الإطار العام وبعض التجارب في وضع ميزانيات تحت إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

بيت الأمم المتحدة، بيروت ، 24-25 كانون الثاني/يناير 2019

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

منى فتاح
مسؤولة في شؤون التنمية المستدامة
الوحدة المعنية بخطة 2030
الإسكوا

المحتويات

- المهام الرئيسية للبرلمان
- الموازنة العامة : المصدر الرئيسي لتوفير أداة تمويل التنمية المستدامة
- دورة الموازنة العامة
- الموازنات العامة ودور السلطة التشريعية في توجيهها نحو التنمية المستدامة:
  أمثلة من بعض دول العالم
- أمثلة من بعض الدول العربية
- خلاصة

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

المهام الرئيسية للبرلمان

يناط بالبرلمان ثلاث مهام رئيسية:

1- التشريع
2- تمثيل الشعب
3- الرقابة على الحكومة

يلعب البرلمان من خلال مهامه الثلاث الرئيسية دوراً بارزاً في وضع القوانين والسياسات، وتوجيه عمل السلطة التنفيذية والمصادقة عليه، والرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها في كافة شؤون البلاد.

الموازنة العامة : المصدر الرئيسي لتوفير أداة تمويل التنمية المستدامة

- خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية (17 آب/أغسطس 2015):
  - البرلمانيون هم أحد الشركاء وأصحاب المصلحة ذوي الدور المهم في حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتبادلها وتكميل الجهود الحكومية، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
  - الموارد العامة الوطنية هي في موقع الصدارة لتحقيق التنمية المستدامة بما يشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- التزمت دول العالم في أيلول/سبتمبر 2015 بتحقيق التنمية المستدامة في عام 2030 والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لذلك:
  - تم اعتبار الموازنات العامة محركاً رئيسياً لعملية تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني
  - بات على البرلمانات الوطنية العمل على تعزيز دورها كموجه وداعم لتعبئة وتخصيص الموارد التمويلية وكمراقب لأوجه الصرف من هذه الموازنات انطلاقاً من مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

دورة الموازنة العامة

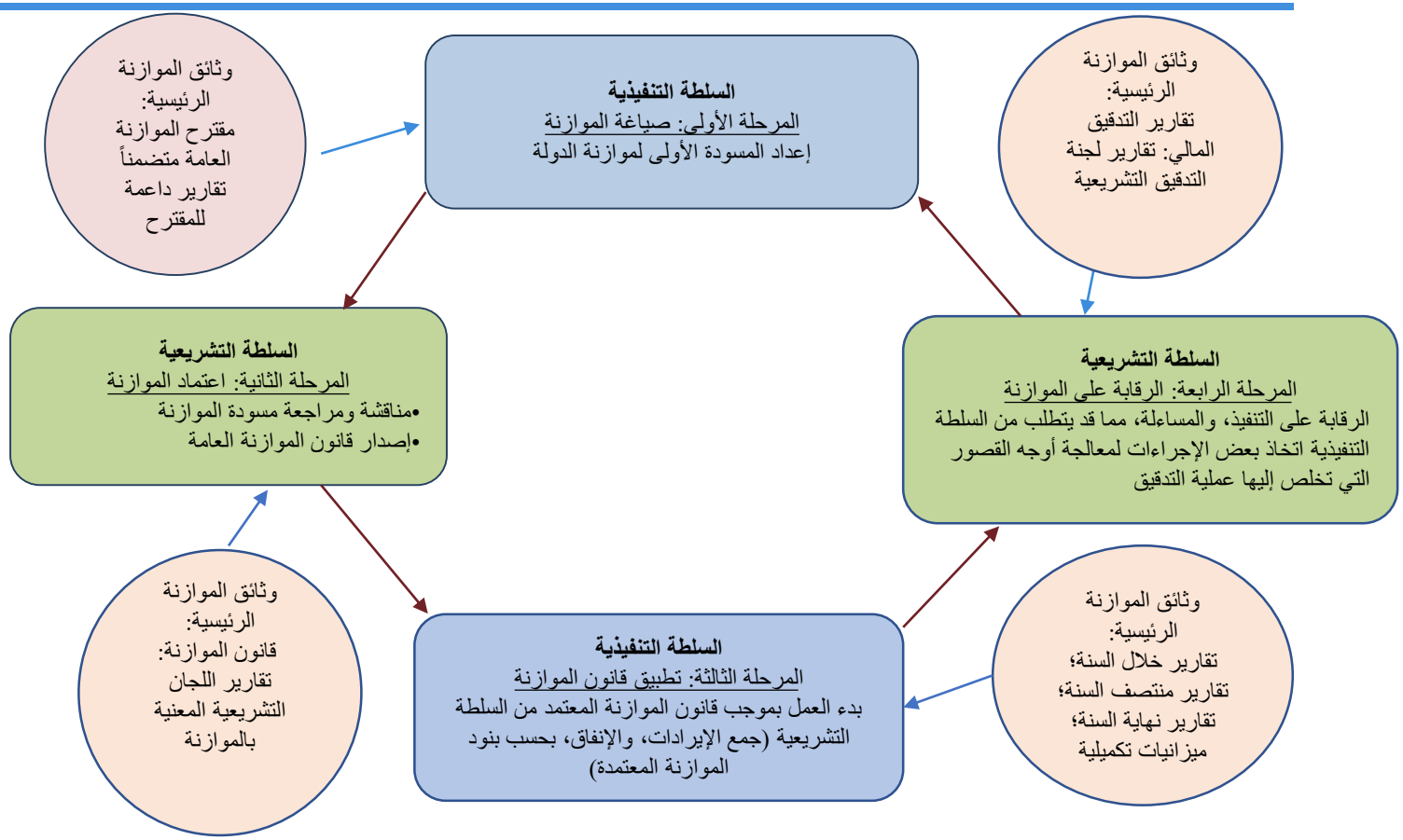

المصدر: الشراكة العالمية للموازنة "أموالنا، مسؤوليتنا "، 2008
(“Our Money, Our Responsibility” by the International Budget Partnership, 2008).

دورة الموازنة العامة

المرحلة الأولى: صياغة الموازنة

- تبدأ عملية إعداد الموازنات الفرعية بشكل رسمي فور إصدار الجهة المعنية في الحكومة (عادة ما تكون وزارة المالية بتوجيهات من رئاسة الوزراء) تعليمات أو منشور الموازنة العامة للسنة المالية للجهات الحكومية وإدارات السلطات المحلية؛

- يحتوي دليل أو منشور إعداد الموازنة على تعليمات إعداد الموازنة، ومواعيد تقديم جميع المتطلبات من عرض مفصل للمشاريع المخططة للسنة عينها مرفقة بكشوفات النفقات والإيرادات المتوقعة وتشكيلات الوظائف والأجور وغيرها؛

- تقوم كافة الوزارات والسلطات المحلية وأجهزة الدولة بإعداد ميزانياتها وإرسالها إلى الجهة المختصة في وزارة المالية (مثال دائرة الموازنة) في ضمن المدة الزمنية المحددة؛

- يقوم الجهاز المختص في وزارة المالية بجمع كل الميزانيات وهندستها في إطار موازنة عامة للدولة للسنة المالية المقبلة ورفعها إلى مجلس النواب/الأمة في صيغة مقترح قانون مستهل بديباجة عادة ما تقدم الإطار العام للموازنة المقترحة والأهداف المتوقع تحقيقها وربطها برؤى وسياسات الدولة التنموية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) بالإضافة إلى سياساتها الاستراتيجية القومية والأمنية.

دورة الموازنة العامة

المرحلة الثانية: إقرار الموازنة

- حين استلام البرلمان لمشروع قانون الموازنة من وزارة المالية، يبدأ الجهاز الفني المختص سواء كان لجنة مختصة بالمالية (من برلمانيين ومختصين) أو فريق عمل تقني مهمته بدراسة الموازنة المقترحة ومناقشته بشكل تقني مع المعنيين في السلطة التنفيذية وتزويد البرلمان بمرئياته بشأنها؛
- بعد دراسة مشروع الموازنة من قبل الجهة المختصة في البرلمان تدعو رئاسة البرلمان نواب الأمة إلى جلسة أو أكثر لمناقشة مشروع الموازنة على مستوى المجلس وبحضور الوزراء ورئاسة الحكومة لتقديم الرد على أسئلة وملاحظات النواب؛
- تتم عملية التصويت لجهة التصديق على مشروع قانون الموازنة المقترح وعادة ما يتم التصديق عليه مع بعض التعديلات الطفيفة؛
- بانتهاء هذه المرحلة يصدر قانون الموازنة بشكل رسمي (جريدة رسمية أو غير ذلك) ويصبح قيد الإنفاذ.

دورة الموازنة العامة

المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ وتطبيق قانون الموازنة

- تصدر وزارة المالية (أو الخزينة) أمراً مالياً عاماً يتم بموجبه تنفيذ مخصصات الإنفاق للوزارات والسلطات المحلية وباقي الأجهزة الحكومية كما وردت في مشروع الموازنة وبحسب المشاريع المرصودة لها هذه المبالغ؛
- يكون للبرلمان دور في المتابعة والرقابة على أداء الحكومة وتصرفها بالموازنة خلال السنة المالية للموازنة المُقرة؛
- قد يرى البرلمان دعوة الحكومة للاستجواب والمسائلة في حال تلكأت الحكومة في تنفيذ المشاريع الواردة في مشروع الموازنة أو في حال تجاوز الإنفاق في قطاع أو أكثر ما تم تخصيصه في الموازنة.

دورة الموازنة العامة

المرحلة الرابعة: الرقابة على الموازنة وتقييم التنفيذ

- تعود المسؤولية في هذه المرحلة للسلطة التشريعية التي تراقب وتقيّم عمل الحكومة في تنفيذ ما خططت له في مشروع الموازنة، فتلحظ حركة الجبايات والإنفاق من خلال التقارير الدورية التي ترسلها الإدارات المختصة بالرقابة المالية؛

- يراجع الفريق المختص بالبرلمان أو اللجنة المالية تقارير تدقيق الحسابات العامة التي يعدها ديوان المحاسبة أو جهاز الرقابة المالية إضافة إلى ما تقدمه وزارة المالية كتقرير سنوي عن الحسابات الختامية للسنة المالية والذي يتضمن مقارنة تفصيلية بين ما وضع في الموازنة وبين ما تم إنفاقه فعلياً خلال السنة بالإضافة إلى تقارير عن ما تم تنفيذه من المشاريع الواردة في الموازنة؛

- يقوم البرلمان في هذه المرحلة بمساءلة الحكومة وأحياناً محاسبتها متى كانت نتائج الحسابات الحكومية تعكس خلل أو تقصير في الالتزام بما ورد في الموازنة العامة؛

- في نهاية دورة الموازنة، يصادق البرلمان على بيانات الحسابات الختامية المتوافق عليها وتنطلق بذلك، وبالتزامن أحياناً، دورة الموازنة الجديدة.

الموازنات العامة ودور السلطة التشريعية في توجيهها نحو التنمية المستدامة: أمثلة من بعض دول العالم

جمهورية فنلندا:

- أجرى البرلمان عام 2016 جلسات نقاش مستفيضة حول دوره في تعزيز التنمية المستدامة، كما حدد أطراً لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخاصة من خلال مناقشة الموازنة العامة التي يجب أن تتلاءم مع الخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 .

- بناءً على ذلك، أعدت الحكومة في الفترة 2016-2017 تقريراً إلى البرلمان حول تنفيذ خطة 2030، وبموجبه بدأت وزارة المالية مناقشات مع الوزارات الأخرى المعنية بوضع ميزانية التنمية المستدامة بهدف إدراج اعتبارات التنمية المستدامة في الموازنة العامة لعام بحلول عام 2019.

- تضمن مشروع موازنة عام 2019 الذي قُدم إلى البرلمان في أيلول/سبتمبر 2018 فصلاً خاصاً (الفصل الرابع) حول تعزيز التنمية المستدامة وصلتها بالميزانية لكل قسم من أقسام الإدارة من خلال جداول توضح المشاريع والاعتمادات المحددة المخصصة للتنوع البيولوجي ورفاهية البيئة والطبيعة، وتخفيض الانبعاثات، ودفع الحلول الاقتصادية الحيوية والبيئية (انخفاض انبعاثات الكربون). كما تتثمل هذه الأهداف في الاعتمادات المحددة للفروع الإدارية لوزارة الشؤون الاقتصادية والعمالة، ووزارة الزراعة والغابات، ووزارة النقل والاتصالات، ووزارة البيئة، ووزارة الشؤون الخارجية.

MINISTRY OF FINANCE

get review 2019

w of budget proposal,

mber 2018

istry of Finance publications – 29c/2018

omic Policy

Budget review 2019

Contents

1 INTRODUCTION

2 ECONOMIC OUTLOOK

3 GOVERNMENT EC POLICY

4 SUSTAINABLE DEVELOPMENT

5 BUDGET PROPOSAL 2019

6 SUMMARY

7 INQUIRIES

8 READING INSTRUCTIONS AND PRINTABLE VERSION

https://verkkojulkaisut.vm.fi/zine/140/toc

4 SUSTAINABLE DEVELOPMENT

The global 2030 Agenda for Sustainable Development was adopted at the UN Summit in 2015. It sets common goals for sustainable development for all UN member states. The Government has prepared a report on the implementation of the 2030 Agenda, outlining the key focus areas and actions for enhancing sustainable development in Finland economically, socially and environmentally. The Government's national implementation of the 2030 Agenda is based on two focus areas: *A carbon-neutral and resource-wise Finland* and *A non-discriminating, equal and competent Finland*. Chapter 6 of the general strategy and outlook of the budget proposal focuses on sustainable development.

Diagram 4. Sustainable Development Goals (SDG), 2030 Agenda for Sustainable Development

4.1 APPROPRIATIONS

In connection with the preparation of the 2019 budget proposal, the appropriations included in the budget proposal that promote the goals of the focus area *A carbon-neutral and resource-wise Finland* have been identified. The said appropriations are presented in Tables 5-7 and they are broken down according to the key actions of the above-mentioned report. The identified appropriations will promote, among other things, biodiversity and the wellbeing of the environment and nature, reduce emissions, advance bioeconomy solutions and develop Finland towards a low-carbon society. The identified appropriations can be found, in particular, in the administrative branches of the Ministry of Economic Affairs and Employment, the Ministry of Agriculture and Forestry, the Ministry of Transport and Communications, the Ministry of the Environment and the Ministry for Foreign Affairs.

The goals of the ca
source-wise Finland f
moted with a tota
EUR 1.7 billion in t
posal. This represents
mately EUR 95 millio

https://verkkojulkaisut.vm.fi/zine/140/article-19702

الموازنات العامة ودور السلطة التشريعية في توجيهها نحو التنمية المستدامة: أمثلة من بعض دول العالم

جمهورية رواندا:

- يسترشد الإنفاق الحكومي في السنتين الاخيرتين بأولويات رواندا كما وردت في استراتيجيتها الثانية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر في إطار رؤية رواندا 2050 وذلك انطلاقاً من رؤيتها لعام 2020، ومن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبنود خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. وكان البرلمان قد صادق على رؤية 2050 عام 2017 وأعطى توصياته للحكومة بوضع خططها السنوية وموازناتها في إطار تحقيق أهدافها.

- في هذا الإطار، تلقت لجنة الموازنة البرلمانية مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2017- 2018 من وزارة المالية في أيار/مايو 2017 وقامت بدراسته ومناقشته مع الوزارة خلال مدة شهر، ومن ثم رفعته مع ملاحظاتها إلى البرلمان الذي أقرها في حزيران/يونيو 2017 ليبدأ العمل بها في تموز/يوليو2017، وخرجت الموازنة المعتمدة تحت شعار "النمو المستدام من خلال تطوير البنية التحتية وترويج الصناعة في رواندا".

الموازنات العامة ودور السلطة التشريعية في توجيهها نحو التنمية المستدامة: أمثلة من بعض دول العالم

جمهورية سلوفاكيا:

- يقدم المجلس الوطني خلال دورته الرقابية كل عامين توصيات وملاحظات على التقرير الذي تقدمه الحكومة حول تحسين أدائها في تنفيذ خطة 2030 تماشياً مع التوافق الجديد للاتحاد الأوروبي حول التنمية " عالمنا، كرامتنا، مستقبلنا".

- من هذا المنطلق، فإن تلك التوصيات بالإضافة إلى مرئيات كافة الجهات المعنية تنعكس دائماً في هندسة الموازنة العامة للدولة. وبناءً على ذلك، تضمن مشروع موازنة عام 2018 رؤية الحكومة التنموية في الموازنة وهي زيادة النمو الاقتصادي والتوظيف عن طريق التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد السلوفاكي لا سيما في سوق العمل والتعليم الابتدائي والرعاية الصحية.

أمثلة من بعض الدول العربية

- منذ عام 2016، بدأت بعض البرلمانات في الدول العربية بوضع خطط التنمية المستدامة الوطنية في اعتبارها خلال تطوير هيكليتها (إنشاء لجان أو هيئات برلمانية للتنمية المستدامة وإجراء حصيلة تشريعية ورقابية في خدمة اهداف التنمية المستدامة كلبنان والمغرب)، كذلك في أدائها لمهامها ومن ضمنها تلك المتعلقة بالموازنة العامة بشكل يتماشى مع مضمون خطة 2030 للتنمية المستدامة:

  - في المملكة الأردنية الهاشمية، قامت لجنة المالية البرلمانية في نهاية عام 2018 وعلى مدى اثني وعشرين يوماً، بمراجعة مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 ومناقشتهما مع الجهات الحكومية المعنية من وزارات ودوائر ووحدات حكومية في اجتماعات مكثفة. وتناولت النقاشات السياسات العامة لهذه الوزارات ومؤشرات الأداء لموازناتها ومدى مساهمتها في تنفيذ رؤية الأردن 2025.

  - في جمهورية مصر العربية، قامت لجنة الخطة والموازنة بمناقشة مشروع الموازنة العامة 2018-2019 وخطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (2018/2019 – 2021/2022) كجزء من رؤية مصر 2030، ورفعت مرئياتها حول المشروعين معاً إلى البرلمان الذي أقرهما في جلسة عامة في حزيران/يونيو 2018 .

  - في المملكة المغربية، قام مجلس النواب خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2017 بمراجعة حثيثة لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2018 المقدم من الحكومة والقائم على مبدأ وضع كائز *تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتواصلة وشاملة*، وأفضت المناقشات إلى تعديل 118 بنداً في القانون قبل اعتماده من قبل أغلبية النواب.

خلاصة

- يعتبر دور البرلمانات في دورة الموازنة أساسياً لجهة توفير أداة التمويل لمسيرة التنمية ويوازي دور السلطة التنفيذية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- لا بد من وجود تنسيق وتعاون بين لجان البرلمان المختصة لا سيما اللجنة المعنية بالمالية والموازنة واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة مما قد يسهل عمل اللجنتين من جهة ويفعل دور ومساهمة البرلمان في تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى؛
- تشير تجارب البرلمانات في بعض الدول العربية أن هناك تطور ملحوظ لجهة وضع خطط التنمية المستدامة الوطنية على قائمة الأولويات والعمل بموجب ما دعت إليه خطة التنمية المستدامة 2030 أثناء أدائها لمهامها.

شكراً

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA